الرسالة العرشية

عقائد

ابن سينا

جدول المحتويات

المقدمة

هذه الرسالة عبارة عن جواب لسؤال وجه للمؤلف رحمه الله، وهو: ما يقول في العرش هل هو كرسي أم لا؟ وإذا كان كرسياً والله من ورائه محيط به بائن عنه، فما فائدة أن العبد يتوجه إلى الله تعالى في دعائه قاصداً العلو، فأجاب عن هذا السؤال بثلاث مقامات بيَّن فيها بالأدلة من القرآن والسنة كون العرش في العلو وأن على الداعي أن يقصد بدعائه العلو دون غيره كما فطرنا على ذلك.

مقدمة

الحمد لله والحمد من نعمه ، وأعول في جميع أحوالي على كرمه .أما بعد .فقد سألني بعض من ينتمي إلى أن أذكر له رسالة مشتملة على حقائق علم التوحيد على الوجه الذي يجب أن يعتقد في الله وصفاته وأفعاله .مجانباً جانب التقليد ، مائلاً إلى محض التحقيق على سبيل الاختصار فأجبته إلى ملتمسه مستعيناً بالله تعالى ربنا .وهذه الرسالة الوجيزة مشتملة على ثلاثة أصول :الأصل الأول : في إثبات الواجب الوجود .الأصل الثاني : في وحدانيته .الأصل الثالث : في نفي العلل عنه .^

الأصل الأول في إثبات واجب الوجود

اعلم أن الموجود إما يكون له سبب في وجوده أو لا سبب له فإن كان له سبب فنسميه ممكن الوجود سواء كان قبل الوجود إذا فرضناه في الذهن أو في حالة الوجود لأن ما يمكن وجوده فدخوله في الوجود لا يزيل عنه إمكان الوجود .وإن لم يكن له سبب في وجوده بوجهٍ من الوجوه فنسميه واجب الوجود . فإذا تحققت هذه القاعدة فالدليل على أن في الوجود موجوداً لا سبب له في وجوده ما قوله .فهذا الوجود إما ممكن الوجود ، وإما واجب الوجود ، فإن كان واجب الوجود فقد ثبت ما طلبناه ، وإن كان ممكن الوجود ، فممكن الوجود لا يدخل في الوجود إلا بسبب يرجح وجوده على عدمه ، فإن كان سببه أيضاً ممكن الوجود ، فهكذا تتعلق الممكنات بعضها ببعض فلا يكون موجوداً ألبتة لأن هذا الوجود الذي فرضناه لا يدخل في الوجود ما لم يسبقه وجود ما لا يتناهى وهو محال ، فإذا الممكنات ينتهي بواجب الوجود .^

الأصل الثاني في وحدانيته جل وعلا

اعلم أن واجب الوجود لا يجوز أن يكون اثنين بوجه من الوجوه .وبرهانه أنه لو فرضنا واجب وجود آخر فلا بد أن يتميز أحدهم عن الآخر حتى يقال هذا وذاك .والتميز إما يكون بذاتي أو عرضي ، فإن كان التميز بينهما بعرضي ، فهذا العرضي ، لا يخلو إما يكون في كل واحد منهما أو في أحدهما ، فإن كان في كل واحدٍ منهما عرضي يتميز به عن الآخر فكل واحدٍ منهما معلول . لأن العرضي ما يلحق الشيء بعد تحقق ذاته . وإن كان العرضي من قبل ما يلزم الوجود ، ويكون في أحدهما دون الآخر فيكون الذي لا عرضي له واجب الوجود ، والآخر لا يكون واجب الوجود ، وإن كان التمييز بينهما بذاتي ، فالذاتي ما يتقوم به الذات . وإن كان لكل واحد منهما ذاتي غير ما للآخر يتميز به عنه ، فيكون كل واحد منهما مركباً ، والمركب معلول ، فلا يكون كل واحدٍ منهما واجب الوجود .وإن كان هذا الذاتي لأحدهما ، والآخر واحد من كل وجه لا تركيب فيه بوجهٍ من الوجوه ، فالذي ليس له ذاتي هو واجب الوجود والآخر لا يكون واجب الوجود .فإذا ثبت بهذا أن واجب الوجود (ليس له ذاتي) فإن واجب الوجود لا يجوز أن يكون اثنين ، بل كل حق فإنه من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها حقٌ فهو متفق واحد لا يشاركه في غيره ، فكيف ما ينال به كل حق وجد به .^

الأصل الثالث في نفي العلل عنه

وهو نتيجة الأصل الأول .اعلم أن واجب الوجود لا علة له ألبتة . والعلل أربع :ما منه وجود الشيء ، وهو العلة الفاعلية . وما لأجله وجود الشيء وهو العلة الغائية التمامية . وما فيه وجود الشيء ، وهي العلة المادية . وما به وجود الشيء وهو العلة الصورية .ووجه حصر هذه العلل في هذه الأربع أن السبب للشيء إما أن يكون داخلاً في قوامه ، وجزءاً من وجوده ، أو يكون خارجاً عنه .فإن كان داخلاً : فإما أن يكون الجزء الذي فيه الشيء بالقوة لا بالفعل وهو المادة . وإما أن يكون الجزء الذي يصير فيه الشيء بالفعل وهو الصورة .وإن كان خارجاً فلا يخلو إما أن يكون ما منه وجود الشيء ، وهو الفاعل ، وإما أن يكون ما لأجله وجود الشيء وهو المقصود والغاية .فإذا ثبت أن هذه هي الأصول فليعطف عليها ولنبين المسائل التي هي متشعبة عنها فنقول :برهان أنه لا علة فاعلية ظاهر ، وهو أنه لو كان له سبب في الوجود لكان هذا حادثاً ، وذاك واجب الوجود .وإذا ثبت أنه لا علة له فاعلية ، فبهذا الاعتبار لا تكون ماهيته غير إنيته أي غير وجوده ، ولا يكون جوهراً ، ولا يكون عرضاً ، ولا يجوز أن يكون اثنان كل واحدٍ منهما مستفاد الوجود من الآخر ، واجب الوجود من وجه وممكن الوجود من وجهٍ آخر .بيان أنه لا تكون ماهيته غير إنيته ، بل يتحد ، وجوده في حقيقته ، لأنه إذا لم يكن وجوده نفس حقيقته ، فيكون الوجود عارضاً لحقيقته ، وكل عارض فمعلول وكل معلول محتاج إلى السبب .فهذا السبب إما أن يكون خارجاً عن ماهية ، أو يكون هو ماهية . فإن كان خارجاً فلا يكون واجب الوجود ، ولا يكون متزهاً عن العلة الفاعلية .وإن كان السبب هو الماهية ، فالسبب لا بد وأن يكون موجوداً تام الوجود حتى يحصل وجود غيره منه . والماهية قبل الوجود ، لا وجود لها ولو كان لها وجود قبل هذا لكان مستغنياً عن وجود ثان . ثم كان السؤال . عائداً في ذلك الوجود ، فإنه إن كان عرضياً فيها ، فمن أين عرض ولزم ؟ فثبت أن واجب الوجود إنيته ماهيته ، وأنه لا علة له فاعلية . وكان وجوب الوجود (له كالماهية لغيره ، ومنه يظهر أن واجب الوجود) لا يشبه غيره بوجهٍ من الوجوه ، لأن كل ما سواه ، فوجوده غير ماهيته .وبيان أنه ليس بعض ، لأن العرض هو الموجود في موضوع فيكون الموضوع متقدماً عليه ، ولا يمكن وجوده دون الموضوع ، وقد ذكرنا أن واجب الوجود لا سبب له في وجوده .وبيان أنه لا يجوز أن يكون واجباً وجود كل واحدٍ منهما مستفاد الوجود من الآخر ، لأن كل واحدٍ منهما من الوجه الذي يكون مستفيد الوجود من الآخر يكون متأخراً عنه . ومن الوجه الذي يكون هو مفيد الوجود يكون متقدماً عليه .والشيء الواحد لا يكون متقدماً متأخراً بالنسبة إلى وجوده . وأيضاً لو فرضنا عدم ذلك الآخر فهل هذا يكون واجب الوجود أم لا ؟فإن كان واجب الوجود فلا تعلق له بالآخر ، وإن لم يكن واجب الوجود فهو ممكن الوجود فيحتاج إلى غير واجب الوجود .فإذاً واجب الوجود واحد غير مستفيد الوجود من أحد ، فهو واجب الوجود من كل الوجوه وغير مستفيد الوجود من الآخر . وبيان أنه لا يجوز أن يكون واجب الوجود من وجه ممكن الوجود من وجه ، أنه من الوجه الذي هو ممكن الوجود يكون متعلق الوجود بالغير ، ويكون له سبب .ومن الوجه الذي هو واجب الوجود يكون منقطع العلائق ، فيكون الوجود له ، ولا يكون له ، وهو محال .وبرهان أنه لا علة له مادية قابلية لأن العلة القابلية هي العلة لحصول المحل المقبول له أي هو المستعد

لقبول وجود أو كمال وجود ، فواجب الوجود كمال بالفعل المحض لا يشوبه نقص ، وكل كمال له ومنه ومسبوق لذاته وكل نقص ، ولو بالمجاز منتفٍ عنه ، ثم كل كمال وجمال من وجوده بل من آثار كمال وجوده . فكيف يستفيد كمالاً من غيره . وإذا ثبت أنه لا علة له قابلية ، فلا يكون له شيء بالقوة ، ولا يكون له صفة منتظرة ، بل كماله حاصل بالفعل ، ولا يكون له علة مادية .وقولنا : بالفعل : لفظٌ مشترك ، أي كل كمال يكون لغيره معدوم ومنتظر ، وهو له وجود حاضر . فذاته الكاملة المتقدمة على جميع الاعتبارات واحدة .وبهذا يظهر أن صفاته لا تكون زائدة على ذاته ، لأنها لو كانت زائدة على ذاته لكانت الصفات بالنسبة إلى الذات تكون بالقوة ، وتكون الذات مسببة لتلك الصفات فإن تلك الذات تكون متقدمة عليها ، فتكون من وجه فاعلة ، ومن وجه قابلة .وجهة كونها فاعلة غير جهة كونها قابلة فيكون فيه جهتان متباينتان ، وهذا مطرد في كل شيء ، فإن الجسم إذا كان متحركاً ، فيكون التحريك من وجه والتحريك من وجه آخر .'فإن قيل إن صفته غير زائدة على الذات بل هي داخلة في تقويم الذات ، والذات لا يتصور وجودها دون تلك الصفات ، فتكون الذات مركبة فتتجزأ به الوحدة' .ويظهر أيضاُ من نفي العلة القابلة أنه يستحيل عليه التغيير لأن التغيير معناه زوال صفة وثبوت أخرى : فيكون فيه بالقوة زوال وثبات .

وهذا محال فتبين من أنه لا ضد له ، كما لا ند له ، لأن الضدين هما الذاتان المتعاقبتان على محل واحد بينهما غاية الخلاف ، وهو عز وجل غير قابل للأعراض فضلاً عن الأضداد .وإن جعل الضد عبارة عن المنازع في الملك فتبين أيضاً أنه لا ضد له وتبين أنه يستحيل عليه العدم ، لأنه لما ثبت وجوب وجوده استحال عدمه ، لأن كل ما يكون بالقوة لا يكون بالفعل ، فيكون فيه جهتان ، وكلما يكون قابلاً لشيء فإذا حصل القبول لا يرتفع القابل فيؤدي إلى ارتفاع الوجود والعدم وهو محال وهذا مطرد في كل ذات ، وفي كل حقيقة متحدة كالملائكة والأرواح البشرية فإنها لا تقبل العدم أصلاً لبراءتها عن لواحق الأجسام . وأما برهان أنه لا علة له صورية أن العلة الصورية الجسمية إنما تكون وتتحقق إذا كانت له مادة فيكون للمادة شركة في وجود الصورة ، كما أن للصورة حظاً في تقويم المادة في الوجود وبالفعل ،

فيكون معلولاً ، ويظهر من انتفاء هذه العلة عند انتفاء جميع العوارض الجسمانية من المكان والزمان ، والجهة والاختصاص بمكان ، وعلى الجملة فكل ما يجوز على الأجسام يستحيل عليه .وأما بيان لا علة له غائية وكمالية . لأن العلة الغائية ما يكون لأجلها الشيء . والحق الأول جل وعلا لا يكون لأجل شيء ، بل كل شيء لأجل كمال ذاته وتابع لوجوده ، ومستفاد من وجوده .ثم العلة الغائية ، وإن كانت في الوجود متأخرة عن سائر العلل فهي في الذهن متقدمة على سائر العلل . والعلة الغائية تصير العلة الفاعلية بالفعل أعني فيما يكون له علة غائية ، وإذا ثبت أنه منزهٌ عن هذه العلة . أيضاً فتبين أنه لا علة لصفته ، وبه يظهر أنه جواد محض وأنه كمال حق وبه يظهر معنى غنائه ، وأنه لا يستحسن شيئاً ولا يستقبح شيئاً ، لأنه لو استحسن شيئاً ، أو استقبح شيئاً ، لوجد ذلك المستحسن ودام ولانعدم ، ذلك المستقبح وبطل .وباختلاف هذه الموجودات تبطل هذه القضية ، لأن الشيء الواحد من كل وجه لا يستحسن الشيء وضده ، وأنه لا يجب عليه رعاية الصلاح والأصلح كم هذي به جماعة . من الصفاتية إذ لو كان ما يفعله من

الصلاح واجباً عليه لما استوجب بذلك الفعل شكراً ولا حمداً لأنه يكون قاضياً لما وجب عليه ، ويكون في الشاهد كمن قضى دينه ، فإنه لا يستوجب بذلك شيئاً . بل أفعاله منه وله كم سنبين بعد .^

القول في الصفات

على الوجه الذي تلقيناه من هذه الأصول الممهدة

اعلم أنه لما ثبت أنه واجب الوجود وأنه واحد من كل وجه ، وأنه منزه عن العلل ، وأنه لا سبب له بوجه من الوجوه ، وثبت أن صفاته غير زائدة على ذاته ، وأنه موصوف بصفات المدح والكمال لزم القول بكونه عالماً قادراً حياً مريداً متكلماً سميعاً بصيراً وغير ذلك من الصفات الحسنى ، ووجب أن يعلم أن صفاته نرجع إلى سلب أو إضافة أو مركب منهما .وإذا كانت الصفات على هذه الصفة ، فهي ، وإن تكثرت لا تخرم الوحدة ولا تناقض وجوب الوجود .أما السلب ، فكالقدم ، فإنه يرجع إلى سلب العدم عنه أو لا وإلى نفي السببية ونفي الأول عنه ثانياً . وكالواحد فإنه عبارة عما لا ينقسم بوجه من الوجوه لا قولاً ولا فعلاً ، وإذا قيل واجب الوجود فمعناه أنه موجود ولا علة له ، وهو علة لغيره ، فهو جمع بين سلب وإضافة .وأما الإضافة فلكونه خالقاً بارئاً مصوراً ، وجميع صفات الأفعال .وأما المركب منهما فكالمريد ، والقادر ، فإنهما مركبان من العلم والإضافة إلى الخلق .وإذا عرفت هذا ، فنحن نذكر بعض صفاته لنهتدي بمعرفتها إلى ما لم نذكره :

الصفة الأولى

وفيه بيان أنه عالم بذاته وأن علمه ومعلومه وعالميته شيءٌ واحد ، وأنه عالم بغيره ، وأنه عالم بجميع المعلومات بذاته وأنه يعلم الجميع بعلم واحد ، وأنه بعلمه على وجه لا يتغير علمه بوجود المعلوم أو عدمه .وبيان أنه عالم بذاته ما ذكرناه أنه واحد ، وأنه متره عن العلل ، فإن معنى العلم هو حصول حقيقة مجردة عن الغواشي الجسمانية وإذا ثبت أنه واحد مجرد عن الجسم وصفاته فهذه الحقيقة على هذا الوجه حاصلة له وكل من يحصل له حقيقة مجردة فهو عالم ، ولا يقتضي أن يكون هذا ذاته أو غيره ، لأنه لا تغيب عنه ذاته فهو عالم بذاته .وبيان أنه علم وعالم ومعلوم ، أن العلم عبارة عن الحقيقة المجردة ، فإذا كانت هذه الحقيقة مجردة فهو علم ، وإذا كانت هذه الحقيقة المجردة له وحاضرة لديه وغير مستورة عنه فهو عالم .وإذا كانت هذه الحقيقة المجردة لا تحصل إلا به فهو معلوم بعبارات مختلفة .وإلا فالعلم والعالم والمعلوم بالنسبة على ذاته واحد . ونفسك قابل ، فإنك إذا علمت نفسك فمعلومك غيرك أو أنت .فإن كان معلومك غيرك فما علمت نفسك ، وإن كان معلومك نفسك ، فيكون العالم والمعلوم هو النفس . وإذا كانت صورة نفسك مرتسمة في نفسك كانت النفس هي العلم ، فإنك إذا رجعت إلى نفسك بالتأمل فلا تجد من نفسك ارتسام حقيقتها وماهيتها فيها مرة أخرى حتى يحصل لك الشعور بتعددها .فإذا ثبت أنه يعقل ذاته وعقله ذاته لا على ذاته كان علماً وعالماً ومعلوماً . من غير تكثرٍ يلحقه بهذه الصفات ، ولا فرق بين عاقل وعالم ، لأنهما عبارة عن سلب المادة مطلقاً .وبيان أنه عالم بغيره أن كل من يعلم نفسه فبع ذلك إن لم يعلم غيره فيكون لمانع . والمانع إن كان قائماً فيجب أن لا يعلم نفسه أيضاً ، وإن كان المانع خارجاً فالخارج ممكن رفعه .فإذاً يجوز أن يكون عالماً بغيره بل يجب كما ستعلم من هذا الباب . وبيان أنه عالم بجميع المعلومات أنه قد ثبت أنه واجب الوجود ، وأنه واحد ، وأن الكل منه يوجد ، وعن وجوده حصل ، وأنه عالم بذاته .وإذا كان عالماً بذاته فعلمه على الوجه الذي هو عليه وهو أنه مبدأ لجميع الحقائق والموجودات ، فإذاً لا يعزب عن علمه شيءٌ في الأرض ولا في السماء فيعلم ما هو مسببه وموجوده ومبدعه .بيان أنه يعلم الأشياء بعلم واحد وأنه يعلمها على الوجه الذي لا يتغير بتغير المعلوم :أنه قد ثبت أن علمه لا يكون زائداً على ذاته ، وهو يعلم ذاته ، وهو مبدأ لجميع الموجودات ، وهو متره عن العرض والتغييرات . فإذاً يعلم الأشياء على الوجه الذي لا يتغير ، فإن المعلومات تبع لعلمه – لا علمه تبع للمعلومات حتى يتغير بتغييرها لأن علمه الأشياء سبب لوجودها .ومن هاهنا يظهر أن العلم نفسه قدرة ، وهو يعلم الممكنات كما يعلم الموجودات ، فإن كنا نحن لا نعلمها لأن الممكن بالنسبة إلينا يجوز وجوده .قد ثبت أنه واحد وأنه لا علة لذاته ، وإذا عرفت أن حياته ليست صفة عارضة لذاته بل معنى الحي هو العالم بنفسه على ما هو عليه . وإذ قد ذكرنا أنه واحد لا تعزب ذاته عن ذاته ، فإذاً هو حي لأنه العالم بذاته لذاته ، وكل ما سواه ، وإن كان عالماً به فعلمه به بواسطة علمه بذاته جل وعلا .وأيضاً ، فالحي يعبر به عن المدرك والفاعل ، فمن له علم وإدراك وفعل فهو حي ، ومن يكون له جميع المعلومات ، وجميع المدركات ، وجميع الأفعال فهو أولى بأن يكون حياً .فقد ظهر أنه واجب الوجود ، وأنه واحد ، وأنه إليه تنتهي الموجودات في سلسلة الترقي والتترل . فمنه وجد الكل وإليه رجوع الكل ، وبه قوام الكل . فإذاً كل ما سواه فهو

فعله وهو فاعله وموجوده . والفاعل لا يخلو إما أن يكون بالفعل الصادر منه له شعور أو لم يكن ، فإن لم يكن له شعور فلا يخلو إما أن يكون فعله مختلفاً ، أو متفقاً ، فإن كان فعله متفقاً ، ويجوز عدمه ، وبالنسبة إليه يكون أحد الطرفين معلوماً له فعله بالأجناس والأنواع الموجودات الممكنات والجلي والخفي واحد .فذلك المبدأ أو السبب هو الطبع ، وإن كان فعله مختلفاً فذلك المبدأ أو السبب هو النفس النباتي .وإن كان له بفعله شعور ، فلا يخلو إما يكون معه تعقل وعلم أو لم يكن ، فإن لم يكن فهو المبدأ الذي يصدر عنه الأفعال الحيوانية . وإن كان معه تعقل وعلم ، فلا يخلو إما أن يكون فعله متحداً ، أو مختلفاً .فإن كان مختلفاً فهو المبدأ الذي يسمى النفس الإنسانية . وإن كان فعله متحداً لأنه لا يختلف علمه ، فهو النفس الفلكية .فإذا عرفت هذا ، فتعرف أن فعل الله تعالى صادر عن العلم الذي لا يشوبه جهل ولا تغير . وكل فعل صادر عن العلم بنظام الأشياء وكمالاتها على أحسن ما يكون فذلك بإرادة ، فإذا هو من ذاته عالم بوجود الأشياء الصادرة منه على حسن النظام والكمال . وذلك الاختلاف الذي فيها لازم لذواتها . إذ لو فارق ذا الطبع طبعه لم يكن ذلك طبعاً وهو له ذاتي . فلا تكون الشمس شمساً مع أن الصورة الشمسية لها ذاتية ، وكذا الكلام في النفس النباتي والحيواني والإنساني والفلكي إذ كل ما حصل لها من التغيير والاختلاف راجع إلى اختلاف موادها فهو ذاتي لها ، ورفع ما هو ذاتي محال .فإذاً الأول فارق الأشياء بعلمه الذي هو سبب الوجود حملة تامة كاملة على أحسن النظام من إحكامٍ وإتقانٍ ودوامٍ واستمرارٍ وهو المسمى بالإرادة لأن صدور هذه الأفعال من آثار كمال وجوده . فيلزم أن يكون مريداً لها . ومن هاهنا يعلم معنى العناية من أنها لا ترجع إلى ميل وقصد بتخصيص واحد من الخلق بخيرٍ دون غيره . فإنا ذكرنا أنه منزهٌ عن العلة الغائية . فإذاً العناية تصور نظام الخير في الكل فيدخل في الوجود على حسب ما علم .فذلك التصور المتعالي عن التغير هو العناية ، وتلك الكمالات من آثار عنايته وإرادته .

الصفة الرابعة: كونه قادراً

لأنا بينا أنه عالم ، وأن الفعل الصادر عنه على وفق العلم فيه وأن العلم بنظام الخير على وجهٍ يعلم أنه من آثار كمال وجوده هو الإرادة ، فإذا عرفت ذلك فتعلم أن القادر هو الذي يصدر منه الفعل على وفق الإرادة ، وهو الذي إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل . ولا يلزم من هذا أنه لابد أن تكون مشيئته وإرادته مختلفة حتى يشاء تارةً ولا يشاء أخرى ، لأن اختلاف الإرادات من اختلاف الأغراض ، وقد ذكرنا أنه لا غرض له في فعله ، فإذاً مشيئته وإرادته متحدة ، لأن هذه قضية شرطية . ولا يلزم من قولنا إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل أنه ولابد وأن لا يشاء وأن لا يفعل كما يلزم من قولنا إن شاء فعل : أنه لا بد وأن يشاء وأن يفعل ، فإذا علم نظام الخير على الوجه الأبلغ الأكمل فلا تتغير إرادته ومشيئته .وذلك أن الموجودات مختلفة فبعضها مسموع ، وبعضها مبصر ، وكونه عالماً بالمسموعات كونه سميعاً وكونه عالماً بالمبصرات ، هو كونه بصيراً ، فالعلم واحد ، وإنما اختلفت أسماؤه لاختلاف متعلقاته ، فإذا تعلق ببواطن الأشياء سمي خبيراً . وإذا تعلق بظواهر الأشياء سمي شهيداً ، وإذا تعلق بالمعدودات سمي محصياً ، وإذا تعلق بالمسموعات سمي سميعاً (وإذا تعلق بالمبصرات سمي بصيراً) وإذا تعلق بدقائق الأشياء مع حفظ تلك ورعايتها سمي لطيفاً ، وإذا جمع فيقال : (عالم الغيب والشهادة ، لا يعزب عن علمه مثقال درةٍ في الأرض ولا في السماء) .

الصفة السابعة: كونه متكلماً

قد ذكرنا أنه واحد ، وأنه منزه عن العلل الأربع ، فوصفه بكونه متكلماً لا يرجع إلى ترديد العبارات ، ولا إلى أحاديث النفس والفكر المتخيلة المختلفة التي العبارات دلائل عليها . بل فيضان العلوم من على لوح قلب النبي عليه السلام بواسطة القلم النقاش الذي يعبر عنه بالعقل الفعال والملك المقرب ، هو كلامه .فالكلام عبارة عن العلوم (الحاصلة) للنبي عليه السلام . والعلم لا تعدد فيه ولا كثرة ، (وما أمرنا إلا واحدة كلمح البصر) .بل التعدد إنما يقع في حديث النفس والخيال والحس . فالنبي عليه السلام يتلقى علم الغيب من الحق بواسطة الملك . وقوة التخيل تتلقى تلك العلوم وتتصورها بصورة الحروف والأشكال المختلفة ، وتجد لوح الحس فارغاً فتنتقش تلك العبارات ، والصور فيه ، فيسمع منه كلاماً منظوماً ويرى شخصاً بشرياً ، فذلك هو الوحي ، لأنه إلقاء الشيء إلى النبي عليه السلام بلا زمان فيتصور في نفسه الصافية صورة النلقي ، والملقي ، كما تتصور في العلوم صورة المقابل فتارةً يعبر عن ذلك المنتقش بعبارة العبرية وتارةً بعبارة العربية .فالمصدر واحد والمظهر متعدد . فذلك هو سماع كلام الملائكة ورؤيتها .وكلما عبر عنه بعبارة قد اقترنت بنفس التصور فذلك هو آيات الكتاب وكلما عبر عنه (بعبارة) نقشية فذلك هو إخبار النبوة .فلا يرجع هذا إلى خيال بذهن محسوس مشاهد ، لأن الحس تارةً يتلقى المحسوسات من الحواس الظاهرة وتارةً يتلقاها من المشاعر الباطنة . فنحن نرى الأشياء بواسطة القوى الباطنة ، ونحن نرى ثم نعلم ، والنبي عليه السلام يعلم ثم يرى .فإذا عرفت هذه الصفات ، وعلمت أنه واجب الوجود وأنه واحد وأنه لا يتكثر ألبتة بوجهٍ من الوجوه ، وأنه لا علة له ، لا داخلة ، ولا خارجة ، فيسهل عليك معرفة بقية سائر الأشياء والصفات التي تطلق على الله سبحانه وتعالى ، فإنه إذا قيل حق فمعناه راجع إلى وجوب وجوده فإن الشيء إما يكون واجب الوجود ، أو ممتنع الوجود ، أو ممكن الوجود . فواجب الوجود هو الحق المطلق . والممتنع الوجود هو الباطل المطلق . والممكن الوجود هو باعتبار نفسه باطل ، وبالنظر إلى موجبه واجب وبالنظر إلى رفع سببه ممتنع فيمتنع ويعدم ، فيكون بالالفات إلى السبب وعدم السبب ممكناً .وإذا قيل إنه جواد فمعناه أنه يفيد الوجود من غير عوض ولا غرض للمدح والتخلص من مذمة ، ولا لقصد ينتفع به من الغير . وإذا قيل ملك فهو المستغني الذي يستغني عن كل شيءٍ ولا يستغني عنه شيء في شيء .فإن الاستغناء يعتبر فيه ثلاثة أمور لا توجد في غيره أصلاً : الأول : أنه لا تتوقف ذاته على الغير ، أنه لا تتوقف صفاته العرية عن الإضافة ، على الغير . الثالث : أنه لا يتوقف على الغير صفاته التي تعرض لها الإضافات ، لأن ذاته مبدأ للمضافين ، فهي إذاً متقدمة عليهم ، وإذا كانت متقدمة عليهم لم يكن سبحانه فقيراً إلى ما به استغنى . فإذاً غناه لذاته ، وليس لغيره عنه غنى .وإذا قيل أول فهو باعتبار ذاته هو الذي لا تركيب فيه وأنه المنزه عن العلل . وبإضافته إلى الموجودات هو الذي يصدر عنه الأشياء ، وعلى الجملة هو الذي (يكون) ولا يكون . . لشيءٍ ألبتة و لم يكن آخرٌ إلا وقد كان قبله . فهو لذلك الشيء أولٌ وبعد كونه . . . آخراً .فإذاً كل كمالٍ وجمالٍ ووجودٍ يكون لغير الحق فهو للحق الأول أول ومستفادٌ منه ، ولا يكون لما عداه وإذا قيل : آخرٌ فهو الذي ترجع إليه الموجودات في سلسلة الترقي في سلوك السالكين .وهكذا تطلق عليه جميع الصفات بشرط أن لا تتكثر ذاته ولا تنخرم وحدته . ولا تتطرق إليه علةٌ

من العلل . فإذاً ثبت أنه واجب الوجود وأنه واحدٌ وأنه لا علة له ، وأنه تام الوجود ولا يفوت منه كمال .فإذا عرفت هذا فيعلم أن جميع ما سواه هو فعله ، وأنه صدر عنه لذاته وأنه لا يشترط أن يسبقه عدم وزمان ، لأن الزمان تابع للحركات وهو من فعلها . نعم يشترط سبق العدم الذاتي لأن كل شيء هالك ومنعدم في نفسه ، إنما وجوده من الخالق جل وعلا ، والذي لذاته يكون سابقاً على ما يستفيد من غيره .فإذاً كل شيء ما سوى الباري جل وعلا سبقه العدم على الوجود سبقاً ذاتياً لازماً ، والفاعل الذي يفعل لذاته أشرف وأجل من الفاعل الذي يفعل بسبب طارئ وعارض .وتحقيق هذا هو أن الذات إذا لم يصدر منه شيء ، وبقي على ما كان فلا يصدر عنه إذاً . وإذا صدر فلا بد من تغير ذاته بحدوث إرادة وطبع شيء مما يشبه هذا وهذا محال . وهو كامل في ذاته والأفعال صادرة عنه . فيعلم أنه لا يتوقف على زمان واستعلام وقت هو أولى بالفعل فيه وحدوث علة غائية وباعث وحامل . فإن الذات إذا لم يصدر من شيء وكان يعرض أن يصدر فهو في فاعليته ممكن الفعل والممكن لا يترجح أحد طرفيه إلا بسبب .فإذاً كل من لم يكن فاعلاً ثم صار فاعلاً ، فإنما يكون بسبب والسبب إما يكون خارجاً ، أو داخلاً ، فلا جائز أن يكون خارجاً لأنه لا موجود إلا هو فلا يجوز أن يؤثر فيه غيره . وإن كان داخلاً فيه فيكون تغير أو انفعال في ذاته ، وكيف يكون قابلاً للتغير والانفعال ؟ وهو الذي (يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) إشارة إلى محو الأشخاص النوعية بعضها بعضاً ، وإقامة غيرها مقامها حيث لم يكن دوامها أبداً .وأم الكتاب هو تعلق عمله على الوجه الكلي العالي عن التغير والزوال . فهو الصانع الأزلي ، والقادر الأبدي الذي بيده مفاتيح الغيب ، ومنه عنصر الوجود .فإذاً قد ثبت أن وجوده الأزلي ضروري . وعلمه ملازم لوجوده . وفعله ملازم لعلمه .أما بالنسبة إليه ، فعلى سبيل الإيجاد . وأما بالنسبة إلى الموجودات فعلى سبيل الاعتبار وحتى لا يستدل بتغيرها على تغيره وبعدمها على عدمه فيكون الاستدلال بالكائن الفاسد على الباقي . بل هو الدليل إليه . أولاً . . ، والمرشد إليه ثانياً : فتعالى الله عما يقول الظالمون والجاهلون علواً كبيراً . فإذن القديم هو الله تعالى بافتقار الموجودات إلى قديم ، كافتقار المعدومات إلى موجد .وأم التغيرات المحسوسة في الماديات دون الإبداعيات ، أو إذا كان هو الفاعل فيها على الحقيقة حالتي الوجود والدوام لزم من تلك الفاعلية على الحقيقة دوامه أبداً والمحدث كل ما سواه ، لأن وجوده ليس بذاته ، بل بالأول جل وعلا . فالكلام الملخص واللفظ المنقح أن يقال : إن الله تعالى هو القديم فحسب لأنه غير مسبوق بعدم وليس وجوده من غيره ، والحادث كل ما سواه لأنه مسبوق بالعدم ، ووجوده بالأول . عظمت قدرته .^

القول في صدور الأفعال عنه

فقد عرفت أنه واجب الوجود ، وأنه واحد ، وأنه ليس له صفة زائدة على ذاته تقتضي الأفعال المختلفة ، بل الفعل آثار كمال ذاته . وإذا كان كذلك ففعله الأول واحد لأنه لو صدر عنه اثنان لكان ذلك الصدور عن جهتين مختلفتين ، لأن الاثنينية في الفعل تقتضي الإثنينية في الفاعل .والذي يفعل لذاته إن كانت ذاته واحدة فلا يصدر منه إلا واحد . وإن كان فيه اثنينية فيكون مركباً ، وقد بينا استحالة ذلك فيلزم أن لا يكون الصادر الأول عنه جسماً ، لأن كل جسم مركب من الهيولى والصورة وهما محتاجان إلى علتين ، أو علة ذات اعتبارين ، وإذا كان كذلك استحال صدورهما من الله تعالى ، لما ثبت أنه ليس فيه تركيب أصلاً . فإذا الصادر الأول منه غير جسم . فهو إذاً جوهر ، وهذا هو العقل الأول . والشرع الحق قد ورد بتقرير ذلك فإنه قال عليه الصلاة والسلام : 'أول ما خلق الله تعالى العقل' . وقال عليه السلام : 'أول ما خلق الله تعالى القلم' . { وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً } ولن تجد لسنة الله تحويلاً ، إشارة إلى دوام الخلق . { وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً } ، إشارة إلى دوام الأمر .نعم : الكل صادر عنه في سلسلة الترتيب والوسائط . ونحن إذا قلنا هذا الفعل صادر منه . السبب من أيضاً فلا نقص في فاعليته . بل الكل صادر منه وبه وإليه . فإذا الموجودات صدرت منه على ترتيب معلوم ووسائط لا يجوز أن يتقدم ما هو متأخر ، ولا يتأخر ما هو متقدم ، وهو المقدم على ترتيب معلوم ووسائط لا يجوز أن يكون فيها المقدم والمؤخر معاً .نعم الموجود الأول الذي صدر عنه أشرف ، ويترل من الأشرف إلى الأدون حتى ينتهي إلى الأخس ، فالأول عقل ثم نفس ثم جرم السماء . ثم مواد العناصر الأربعة لصورها . فموادها مشتركة وصورها مختلفة . ثم يترقى من الأخس إلى الأشرف فالأشرف حتى ينتهي إلى الدرجة التي توازي درجة العقل . فهو بهذا الإبداء والإعياد مبدئ ومعيد .^

القول في قضائه وقدره

على سبيل الاختصار

قد عرفت أنه واحد ، وأنه لا يتغير ، وعرفت صفاته . فينبغي أن يعرف من جملة ما عرفت أن قضاءه هو علمه المحيط بالمعلومات : مبدعاته ومكوناته ، وأن قدره يوجب الأسباب للمسببات ، وأنه لا علة له غائية حاملة ، وأنه إذا وجد السبب وجد المسبب ، وبذكر السبب والمسبب وتفصيلهما يظهر إثبات الحكمة الإلهية في وجود هذه الموجودات ، وأنها وجدت على أكمل ما يمكن أن يكون ، وأنه لم يختلف عنها شيء من كمالها الممكن لها في نفس الأمر ولو كان في الإمكان وجود أكمل مما هي عليه لما وجدت على غيره وأن هذه الشرور الحاصلة في بعض الموجودات وإن كان حصولها على سبيل الوجوب واللزوم لكنها . غير خالية عن حكمة تامة ، بها يكون قوام العالم ، ولولا تلك الحكمة لما وجدت هذه الشرور ، لأن الخيرات هي مبادئ الشرور . . فعند استيفاء الخيرات أو انتهائها ربما ظهرت الشرور ، وربما خفيت .هذا في الشيء الواحد وفي المضادات أمور شريرة لأجل المنافرات والمنافيات ، ولكنها نادرة جداً بالإضافة إلى الوجود إذ هو خيرٌ كله أو الغالب خيره .وأما الشرور فيجب إضافتها إلى الأشخاص ، والأزمان والطباع وسيأتي لهذا زيادة شرحٍ وتفصيل ، وأنه متى حصل نقصٌ في آحاد نوعٍ ما ، كان ذلك النقص عائداً إلى ضعفٍ في القابل وقصور في المستعد . وإلا فالفيض عام من غير بخلٍ به ولا منعٍ منه .فلا ينبغي أن يتوهم الأغمار وضعفاء العقول على أن هذا التعليل يرجع إلى أفعاله جل وعلا ، لأن أفعاله نتاج صفاته وصفاته لذاته ، والذات موجبة أبداً .فلو كان لأفعاله علة ، لكان لصفاته علة لأن صفاته مصادر أفعاله ، ولو كان كذلك لكانت ذاته مركبة . وقد سبق أن محال . فإذاً كل ما في الوجود فهو كما ينبغي . فعدله فضلٌ ، وفضله عدلٌ . ولتعلم أنه لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه . نعم ينبغي أن تتلطف في إضافة الخير والشر إليه ، وهذا إنما يعلم بعد أن نتوسط بتقسيم حاصر فنقول : المعلوم : لا يخلو إما أن يكون خيراً محضاً أو شراً محضاً أو شراً من وجه وخيراً من وجه . والذي هو خير من وجه وشرٌ من وجه . إما أن يكون خيره غالباً أو يكون الخير والشر فيه متساويين .فأما الخير المطلق فقد وجد وهو الحق الأول جل وعلا . وكذلك العقول الفعالة ، ومن تقرب منهم . إذ هي أسباب الخيرات والبركات .وأما الشر المطلق ، والغالب والمساوي فلم يوجد لأن احتمال الشر الكثير لأجل أن يحصل خيرٌ يسير شرٌ كثير . وهذا في الغالب والمساوي . وأما الشر المطلق فممتنع الوجود أصلاً ، فلا تقتضي الحكمة إيجاده وأما الخير الغالب فيجب في الحكمة إيجاده ، ولا يليق بالجود إهماله لأنه نتيجة العلم السابق بنظام الكل على الوجه التام فهو لازم الوجود . ولأن احتمال الشر اليسير لأجل أن يحصل خيرٌ كثير خيرٌ كثير .هذا القسم كالمقابل لما قبله . فإذا أضفت الشر فاحمله على العموم كقوله تعالى : { الله خالق كل شيء } { والله خلقكم وما تعملون . . } وإذا أضفت الخير إليه ، فأضفه على الخصوص كقوله تعالى : { بيدك الخير إنك على كل شيءٍ قدير } { يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر . . . } لأن الحق الأول جل وعلا مفيض الخيرات ، ومنزل البركات ، فالخير مقتضى بالذات وبالقصد الأول والشر مقتضى بالعرض وبالقصد الثاني .ولست

أريد بالقص هاهنا ذلك القصد والاختيار اللذين هما من موجبات الكمال ، ومخصصات الزمان لأن ذلك في حق الأول محال لما سبق أن فيضان الخير منه على سبيل اللزوم . وإذا كان كذلك لزم من ذلك اللزوم أن يكون له مقابل هو أثرٌ لذلك الفيض .ومثاله من المحسوسات الضياء للشمس والظل للشخص وهو الموجود المطلق ، فمنه ما وجوده بغير وسط ، وهذا هو العقل الأول على ذلك الأثر الذي هو المعلول الأول سمي قصداً أو لا وذلك لضرورة الترتيب الحاصل بغير وسط ، وضيق العبارة عن كنه هذا السلوك والترتيب العقليين . وهذا هو الخير المحض الذي لا يشوبه شرٌ ألبتة ، وهو المراد بالقضاء في لسان الشرع لأنه الحكم الثابت المستمر على سنن واحد .وعلى هذا الترتيب ما حصل من العقول التالية له أولاً فأول .فأما ما بعد عن الفيض وقبول الأمر ، فإن الخير فيه غالب من حيث دخوله في الوجود لكن ذلك الخير الغالب لما كثرت مبادئه وتباينت أسبابه لزم من ذلك التباين والكثرة شرٌ ما على سبيل المصادفات ، وصار للزومه كأنه مقصود ، ولكنه مقصود ثانياً ليتميز عن الأول ، وهو سائر الملولات الصادرة عن العقل الأول الجارية مجرى تفصيل الجملة الواقعة تارةً والمرتفعة أخرى وهو المراد بلفظ القدر . قال الله تعالى : { وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً لنحيي به بلدةً ميتاً ، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناس كثيراً } . وليكن استقصاء للكائنات .وعلى الجملة فجميع ما في الكائنات من الخير لا يتأتى بدون الماء . ولكن علم قطعاً أنه إذا وقع فيه إنسان غرق .وكذلك النار وما فيها من المنافع وإصلاح العالم مع إحراقها ما تقارنه . وعلى هذا جميع ما في العالم .فإذاً قد ثبت أن الخير مقصود بالقصد الأول ، وبالذات ، وأن الشر داخل بالعرض وبالقصد الثاني وإن كان كل بقدر .والحمد لله واهب العقل وملهم الصواب . .

اللهم أفض من نور هدايتك علينا ، وألق أسرار ولايتك إلينا حتى نرزق جوارك في المقام الأعلى ، والالتذاذ بمشاهدة جمالك في المقصد الأقصى إنك أهل التقوى وأهل المغفرة .برحمتك يا أرحم الراحمين تمت الرسالة العرشية والحمد لله على آلائه ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين وهو حسبي ونعم الوكيل .